إطلاق «العقاب المصري» إلى البرية السورية

«جي بي إس» للطيور المهددة بالانقراض

معاون وزير الإدارة المحلية لـ«الوطن»: للحفاظ على التنوع الحيوي

فادي بك الشريف

أوضح معاون وزير الإدارة المحلية والبيئة معتز دوه جي في تصريح لـ«الوطن» أن طائر «العقاب المصري» الذي تم إطلاقه في منطقة كسب في محافظة اللاذقية، كان بهدف حماية التنوع الحيوي لهذا النوع من الطيور المهدد بالإنقراض، والذي سبق واصطاده أحد الصيادين.

هذا وتم بنجاح إطلاق طائر الرخمة المصرية «العقاب المصري» ضمن فعالية خاصة إلى البرية السورية، بعد تثبيت «جهاز تتبع» خاص عليه، لرصد مسار هجرته، وتنفيذ التزامات التتبع الميداني للطائر، بهدف حمايته وبيان الأخطار التي من الممكن أن يواجهها، وذلك برعاية وزارة الإدارة المحلية والبيئة وبالتعاون مع الجمعية السورية لحماية الحياة البرية sscw والمنظمة العالمية لحماية الطيور Bird life international وبحضور كل من معاون الوزير ومدير زراعة اللاذقية ومدير حراج اللاذقية ومدير بيئة اللاذقية ورئيس بلدية كسب.

وأكد معاون الوزير اتخاذ جملة من الإجراءات المتكاملة وفي جميع القطاعات في سبيل الحفاظ على التنوع الحيوي في جميع النظم البيئية في سورية.

علماً أن الجمهورية العربية السورية صدقت على اتفاقية التنوع الحيوي CBD في العام ١٩٩٥ بعد توقيعها في العام ١٩٩٣.

وحسب بيان لوزارة الإدارة المحلية والبيئة انضمت سورية في عام ٢٠٠٣ إلى اتفاقية المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية CMS التي تهدف إلى حماية الأنواع الحيوانية المهاجرة البرية والبحرية، وبالتالي المحافظة على التوازن البيئي، وتعتبر هذه الاتفاقية بمثابة الاتفاقية الاطارية للعديد من الاتفاقيات الفرعية مثل AEWA و-AC COBAMS، في حين تم في عام ٢٠١٤ توقيع مذكرة تفاهم حول حفظ الطيور المهاجرة الجارحة في إفريقيا وأوراسيا (Raptors MOU)..

> مدير الحراج لـ«الوطن»: حماية هذه الأنواع من الانقراض وتنظيم عمليات الصيد

ويشار إلى أن الجمعية السورية لحماية الحياة البرية عضو غير حكومي في المنظمة العالمية لحماية الطيور Bird-life International، وساهمت منذ أوائل انطلاق أنشطتها بعد تأسيسها، في تنفيذ العديد من الأنشطة والفعاليات البيئية في سورية بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية المهتمة وبالتنسيق مع وزارة الإدارة المحلية والبيئة والجهات الوطنية ذات الصلة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير الحراج في سورية علي ثابت أن هناك تتبعاً لهذا النوع من الطيور المهددة بالانقراض ومراقبة مساره ضمن الجغرافيا السورية، وذلك لحماية التنوع الحيوي، ولاسيما أن أعداد هذا النوع من الطيور في تناقص، ما يتطلب حمايته والحفاظ عليه، متوماً بوجود خطة لحماية الطيور المهددة بالانقراض.

ونوه ثابت بصدور قانون الصيد العام الماضي بهدف حماية هذه الأنواع من الانقراض وتنظيم عمليات الصيد، ناهيك عن الاجتماع مع الصيادين، وضرورة الالتزام بالقانون وفترات الصيد، ولاسيما أن قيمة هذه الطيور بالحفاظ على التنوع أكثر من قيمته المادية التي تتم المتاجرة بها في مختلف العالم.

مدير الشؤون الاجتماعية: صوف إنتاج السجاد غير صالح للاستخدام لسوء التخزين

السويداء - عبير صيموعة

أشار مدير الشؤون الاجتماعية والعمل في السويداء سامر بحصاص لـ«الوطن» إلى وجود العديد من المعوقات والصعوبات التي تعترض الإنتاج ضمن وحدات إنتاج صناعة السجاد اليدوي والتي تم تفعيلها من وحدات التنمية الريفية التابعة للمديرية على ساحة المحافظة ومنها ترهل الأبنية المعدة لصناعة السجاد اليدوي بسبب إقفال الوحدات منذ عام ٢٠٠٢ وحتى ٢٠١٩ وحاجتها إلى الترميم، مؤكداً أن الميزانية لا تكفي لأعمال الصيانة، إضافة إلى سوء بعض صالات الوحدات بسبب عمرها الزمني الذي يعود إلى عام ١٩٨٦ وما قبل وهذا ينعكس سلباً على إنتاج هذه الصناعة فضلاً عن سوء وسائل ومستلزمات الإنتاج ضمنها ومنها «المقص – النول».

ولفت بحصاص إلى وجود كميات كبيرة من الصوف قديمة وغير صالحة للاستخدام لوجود العث فيها بسبب سوء تخزينها نظراً لأن المستودعات الموجودة في تلك الوحدات غير جيدة وغير معدة لتخزين مثل هذه المواد وعدم قدرة المديرية على إتلافها رغم أنها تشغل حيزاً كبيراً ضمن المستودعات، لافتاً إلى أنه في حال تم تأمين المواد الأولية سيؤدي بالضرورة إلى رفع تكاليف الصناعة إلى ثلاثة أو أربعة أضعاف السعر الحالي من جراء غلاء أسعار مادتي الصوف والقطن المفترض شراؤهما لمثل هذه الصناعة.

وبين أن من أهم الصعوبات التي تعترض العمل ضمن وحدات الإنتاج يعود إلى عدم ربط العاملات اللواتي يعملن على الإنتاج بعقود سنوية تتضمن الحد الأدنى للأجور، فضلاً عن قلة الرواتب الأمر الذي أدى إلى تسرب الأيدي العاملة الخبيرة والذهاب إلى العمل بغير هذه المهنة، يضاف إليه أن أغلبية المديرات وعاملات السجاد من كبار السن وما تحتاجه وحدات الإنتاج هو للأيدي العاملة الشابة بسبب صعوبة هذه المهنة.

ولفت إلى أنه لضمان استمرارية عمل الوحدات تم تقديم العديد من المقترحات أهمها العمل بشكل جدي على تفعيل الحوافز لعاملات الإنتاج وتأمين المواد الأولية للإنتاج بسبب الإقبال الكبير على شراء السجاد اليدوي مع إقامة دورات تدريبية لصناعة السجاد اليدوي للحفاظ على هذه الحرفة، مشيراً إلى أن عدد وحدات السجاد اليدوي المنتجة على ساحة المحافظة ٧ وحدات في كل من «سهوة الخضر – تل اللوز – عيون– الغارية– ذبين– خلخلة– بكا».

٨٠٠ طالب وطالبة من الصغار تقدموا لاختبار الماراثون البرمجي في المحافظات

وكالات

تقدم ٨٠٠ طالب وطالبة من مختلف المحافظات أمس لاختبار تحديد المستوى للماراثون البرمجي للصغار واليافعين لعام ٢٠٢٤، الذي تنظمه إدارة الأولمبياد العلمي السوري في هيئة التميز والإبداع، بالتعاون مع مركز التعلم مدى الحياة في الجامعة الافتراضية السورية.

وأوضحت هيئة التميز والإبداع في بيان لها أن الاختبار جرى للطلاب من فئة الصغار، وتتراوح أعمارهم بين الـ٨ والـ١١ سنة، على مدى ساعة وربع الساعة، وعلى دفعات متتالية ضمن مراكز نفاذ الجامعة الافتراضية في عدد من المحافظات.

وأشارت الهيئة إلى أن أسئلة الاختبار ركزت على أساليب المحاكمة المنطقية والبرمجية والتفكير المنطقي وإستراتيجيات حل المعضلات، مبينة أنه بعد هذا الاختبار يُحدد مستوى المتقدمين ويُوزعون ضمن مستويين مبتدئ ومتقدم، لينتقلوا بعدها إلى مرحلة التدريب ومن ثم المنافسات.

وتعد مسابقة الماراثون البرمجي مرحلةً أولى من مراحل تحقيق التحول الرقمي الذي يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، ومرحلةً تأسيسيةً يمكن الاستفادة من مخرجاتها لبناء جيل من اليافعين تصبح الثقافة لديه أداة تعلم يوميةً، حيث يهدف مشروع التنمية الرقمية للصغار واليافعين المشترك بين هيئة التميز والإبداع والجامعة الافتراضية السورية إلى الوصول تدريجياً إلى مئة ألف طفل ويافع، على امتداد الجغرافيا السورية بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٣٠ بخطوات متلاحقة.

انقطاع الأساتذة عن جامعاتهم لـ٣ أشهر يؤثر في الكليات والطلاب

نقابة المعلمين تطالب بفرز الأساتذة الذين يؤدون الخدمة الإلزامية أسوة بالأطباء والصيادلة

الوطن

لم يعد النقص الحاد بأعضاء الهيئة التدريسية خافياً على أحد، وخاصة في سنوات الأزمة الأخيرة، حيث لا تزال الجهود التي تقوم بها وزارة التعليم العالي للترميم دون الحاجة المطلوبة وبكثير، في ظل اعتكاف آلاف المعيدين عن العودة من الخارج وأيضاً التسرب الكبير لأعضاء الهيئة التدريسية إلى دول الجوار بحثاً عن دخل أفضل وكذلك التسرب الكبير نحو الجامعات الخاصة.

وأمام هذا النقص الحاد، طالبت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ونقابة المعلمين في سورية بموجب كتب رسمية بضرورة تشجيع هذه الكفاءات والتخصصات على العودة وضرورة معاملة أعضاء الهيئة التدريسية مثلهم مثل الكليات الطبية «الطب البشري وطب الأسنان والصيدلة»، مؤكدة أن وزارة الدفاع استجابت لضرورة الفرز مؤخراً بعام ٢٠٢١ للمطالب النقابية للصيادلة والطب وذلك بفرز الأطباء والصيادلة مباشرة إلى المشافي نزولاً عند الحاجة الماسة لبقائهم في الوطن وعملهم في المشافي.

النقابة أكدت أن هناك مكرمة من السيد الرئيس، تخص أعضاء الهيئة التدريسية وتنص حرفياً «يؤدون خدمتهم على رأس عملهم في جامعاتهم»، ولكنه يتم إرسالهم لمدة ثلاثة أشهر إلى المعسكر، مشيرة إلى أنه تأتي هذه المطالبة نظراً للحاجة الماسة للأساتذة الجامعيين في الكليات والأقسام وتطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل.

وبحسب مناشدات لعدد من أعضاء الهيئة التدريسية، فإن انقطاعهم عن جامعاتهم لمدة ٣ أشهر سيؤدي لتأثير كبير في الكليات، حيث إن عضو الهيئة لن يتمكن من وضع أسئلة الامتحانات وتصحيح آلاف الدفاتر والإشراف على مشاريع التخرج، وبالتالي حدوث تأثير على الطلاب لسنه كاملة وخاصة أن القانون يلزم عضو الهيئة أن يكون عضواً في لجان التحكيم.

وتأتي مطالبة أعضاء الهيئة التدريسية انسجاماً مع التوسع الكبير في الجامعات الحكومية وافتتاح كليات وفروع جامعية جديدة في السويداء ودرعا وجامعة الفرات، إضافة إلى عدد كبير من الكليات في طرطوس واللاذقية ودمشق.

كما أن هناك كليات كاملة مثل الكليات التطبيقية لا تمتلك أي أعضاء هيئة لطلابها، إضافة إلى أن الكليات الطبية في وضع صعب والهندسية بأمس الحاجة للاختصاصات في ظل افتتاح أقسام جديدة ودراسات عليا جديدة.

هذا ووجه العديد من الأساتذة عدة كتب بانتظار أن يسمع صوتهم سواء في مجلس الشعب أم وزارة التعليم العالي، إلا أنهم لم يتلقوا أي رد رسمي سواء بالنفي أم الإيجاب.

وفي كتاب رسمي مُرسل عبر أحد أعضاء مجلس الشعب بوصفه ممثلاً لأعضاء الهيئة التدريسية، إلى وزارة التعليم العالي يطالب بإنصاف أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة، نظراً لقلة عددهم والحاجة الماسة لهم، قامت وزارة التعليم العالي بتحويل المطلب إلى الوزارة المعنية مبيناً النقص الذي تعاني منه الجامعات فيما يخص الكوادر التدريسية.

في السياق تعمل وزارة التعليم العالي على سد النقص من خلال عدة إجراءات منها رفع سن التقاعد لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات وإعلان مسابقات تعيين أعضاء هيئة تدريسية وفنية، بهدف محاولة تعويض نقص الكوادر، إلا أن الخطوة الجوهرية كانت بصدور مرسوم رئاسي في عام ٢٠١٦ يحدد خدمة أعضاء الهيئة التدريسية في مراكز عملهم، ما ساهم في توطينهم ضمن جامعاتهم والمحافظة على مهامهم ودورهم ضمن الأسرة التعليمية، وتشجيع الموفدين على العودة.

> نقص حاد بالكوادر التدريسية في الجامعات